

تعدد نعوت الرواة بأسمائهم وكنائهم وألقابهم وأثره في التعليل الحديثي

The Multiplicity of Narrators' Attributes through Their Names Kunyas and Epithets and Its Effect on Hadith Criticism

[10.35781/1637-000-158-003](https://doi.org/10.35781/1637-000-158-003)

د. مريم سعد عيد الرشيدى*

*أستاذ مساعد في الحديث وعلومه - قسم الدراسات الإنسانية
الكلية الجامعية برنية - جامعة الطائف.

الملخص

المنهج المتبع: اعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي؛ بجمع صور تعدد النعوت من كتب الحديث، وتحليل أسبابها ودوافعها، وربطها بتطبيقات النقاد وأحكامهم، مع الاستشهاد بالنماذج الواقعية.

• أهم النتائج (باختصار): تعدد نعوت الرواة فن دقيق عسير، والحاجة إليه ماسة.

- أن منشأ هذا التعدد في الغالب يعود إلى التدليس، مع وقوعه أيضاً من الثقات والأئمة.

- أن ضبط هذا العلم يؤمن من الوهم والخلط بين الرواة.

- أن التمويه بقصد ستر الضعيف مذموم شديد الخطر، بخلاف غيره مما هو أخف.

- أن إهمال هذا الباب يفضي إلى ردّ الصحيح أو قبول الضعيف، لخفاء حال الراوي أو التباسه.

الكلمات المفتاحية: تعدد أسماء الرواة، كُنَاهُمْ وألقابهم، التعليل الحديثي، نقد الحديث، تمييز الرواة.

يهدف البحث إلى بيان أهمية معرفة نعوت الرواة - من أسماء وكنى وألقاب وأنساب - وأثرها في تمييزهم، وتحقيق الدقة في الحكم على الأحاديث قبولاً ورداً، وصيانة السنة النبوية من الوهم والاضطراب.

أهم ما يحتويه البحث:

• إبراز مكانة هذا العلم ضمن علوم الحديث، وجهود الأئمة في ضبط أسماء الرواة وتمييز المتشابه منها.

• بيان صور تعدد نعوت الرواة، من التصريح بالاسم، أو الكنية، أو النسبة، أو التغيير بقصد التمويه أو الإغراب.

• عرض أسباب هذا التعدد، كالتدليس، أو كثرة الرواية عن الشيخ، أو صغر سنه، أو الاشتراك في الرواية عنه، أو قصد تمرين الطالب وتمييز الرواة.

• التنبيه إلى الآثار المترتبة على ذلك، من احتمال اشتباه الثقة بالضعيف، أو وقوع الجهالة، أو اضطراب الحكم على الروايات.

• التمثيل التطبيقي ببعض النماذج التي خفي فيها حال الراوي بسبب تغير نعتة.

The Multiplicity of Narrators' Attributes through Their Names Kunyas and Epithets and Its Effect on Hadith Criticism

Dr. Maryam Saad ied alrashidi

Abstract

This research aims to highlight the importance of identifying narrators through their various identifiers—such as names, kunyahs (agnomens), titles, and lineages—and to demonstrate the impact of this knowledge in distinguishing between narrators. Such identification contributes to achieving accuracy in judging hadith in terms of acceptance or rejection and helps safeguard the Prophetic Sunnah from error and confusion .

The study examines the significance of this field within the sciences of hadith and sheds light on the efforts of hadith scholars in the names of narrators and distinguishing between those with similar names. It also presents the different forms of multiple appellations used for narrators, such as mentioning the proper name, kunyah, lineage, or altering the designation intentionally for purposes such as concealment or stylistic variation .

Furthermore, the research discusses the reasons behind this multiplicity, including practices such as *tadlīs*



(concealment in transmission), frequent narration from a particular teacher, the narrator's young age, the presence of multiple students narrating from the same teacher, or the intention to train students in identifying narrators . The study adopts an inductive and analytical methodology by collecting examples of multiple appellations from hadith literature, analyzing their causes and motivations, and linking them to the critical judgments of hadith scholars, supported by practical examples where the narrator's status became unclear due to changes in their designation. The research concludes that the multiplicity of narrators' appellations is a subtle and intricate field requiring careful attention. In many cases, it originates from *tadlīs*, though it may also occur among trustworthy narrators and leading scholars for various reasons. Mastery of this field helps prevent confusion between narrators and protects hadith scholarship from mistakenly rejecting authentic reports or accepting weak ones due to ambiguity in identifying the narrator . .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين والمرسلين نبينا محمد

ﷺ.

وبعد:

تعتبر معرفة الرواة وأسمائهم وكنابهم وألقابهم، وبلدانهم، من العلوم الهامة للحفاظ على السنة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام، وكان معرفة أسماء الرواة، وتعدد نعوتهم، من العلوم الأساسية في علم الجرح والتعديل، والتصحيح والتعليل، فلا يسلم لعالم في معرفة صحيح السنة وسقيمها حتى يعرف الرواة وتعدد نعوتهم، واختلاف أسمائهم.

ومن يطالع كتب الأئمة الكبار والعلماء النقاد يجد مدى اهتمام هؤلاء العلماء بمعرفة أسماء الرواة، وألقابهم وأنسابهم، وبلدانهم، كما يجد في الكتب المؤلفة في علوم الحديث مقدار العناية ببيان ما يميّز به كل راو عن غيره، إزالة للالتباس وحيطة للسنة المشرفة، ففي «معرفة أنواع علوم الحديث» لأبي عمرو ابن الصلاح (ت643هـ) عدة أنواع من علوم الحديث، وكلها متعلقة بتمييز الرواة لعدم توهم الواحد اثنين فأكثر، واشتباه الضعيف بالثقة، وعكسه.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- بيان أهمية علم «معرفة تعدد نعوت الرواة المتعددة» وكونه من أجلّ أنواع علوم الحديث، مع شدّة الحاجة إليه.
- إبرازُ ثمرة هذا العلم في دفع الوهم، وصيانة الباحث من الخلط بين الراوي الواحد والمتعدّد، ومن اشتباه الضعيف بالثقة وعكسه.
- الكشفُ عن أسباب اختلاف أسماء الشيوخ وتعدّد مُعرفاتهم من كنى وألقابٍ وأنساب، تبعاً لاختلاف مقاصد الرواة.
- تتبّع دوافع الرواة في تنويع النعوت، ومن أبرزها:
- تدليس الشيخ لضعفه أو تركه، لئلا يُعرف حاله عند التصريح باسمه.
- تجنّب تكرار اسم الشيخ لكثرة الرواية عنه.
- قصد الإغراب، لكون الشيخ قد شاركه فيه جماعة.
- رواية الراوي عمّن هو أصغر منه، أو لاعتباراتٍ خاصة بين الراوي وشيخه.

- التنبية إلى أن هذه الأسباب - عدا ما كان بقصد ستر الضعف - أخفّ شأناً، وقد تساهل فيها بعض الأئمة، مع ما يترتب عليها من تعسير معرفة المرويّ عنه.
- إبرازُ الحاجة المنهجية إلى ضبط صور تعدّد المُعرِّفات، ومعرفة فوائدها وآثارها النقدية.
- استثارة الدافع العلمي لدراسة هذه الظاهرة دراسةً تحليلية، تكشف أسبابها وأغراضها وتطبيقاتها في كتب الحديث، وهو ما شكّل منطلق هذا البحث.

مشكلة البحث:

1) ما حقيقة تعدّد نُعوت المحدثين لأسماء الرواة، وما أثر ذلك في تمييزهم والحكم على رواياتهم تصحيحاً وتعليماً؟

ويتفرّع عنه الأسئلة الآتية:

أ- ما صورُ نعت المحدثين لاسم الراوي في الروايات المختلفة، وكيف تتنوّع بين ذكر الاسم الصريح، أو الكنية، أو اللقب، أو تغيير بعض أجزاء الاسم؟

ب- ما أسباب هذا التعدّد في النعوت، وهل يدخل في ذلك نوعٌ من التمويه أو الاختلاف غير المقصود؟

ج- كيف تعامل النقاد مع هذه الظاهرة عند تمييز الرواة، وما مناهجهم في الجمع بين هذه النعوت المختلفة؟

د- ما أثر اختلاف النعوت في الحكم على الأحاديث تصحيحاً وتعليماً؟

هـ- إلى أيّ مدى أدى هذا التعدّد إلى حيرة بعض كبار النقاد أو توهيم بعض الرواة الثقات؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف العلمية الدقيقة، التي تنتظم مع مباحثه انتظاماً عضوياً، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

1. تأصيل مفهوم تعدّد نعوت الرواة، من خلال تحرير معناه لغةً واصطلاحاً، ورفع ما قد يلابسه من إجمالٍ أو اضطراب.
2. بيان أسباب تعدّد النعوت، وتتبع مناشئها في كلام النقاد، كاختلاف البلدان، وتعدد الشيوخ، وتباين طبقات التلاميذ، أو لاعتباراتٍ نقديةٍ مقصودة؛ بما يبرز أن هذه الظاهرة ذات أصولٍ منهجية.
3. إبراز أهمية ضبط تعدّد النعوت، وبيان أثر ذلك في منع الاشتباه بين الرواة، وصيانة الحكم على الأحاديث من الخلل، والتنبيه إلى ما ينشأ عن إهماله من أوهامٍ علمية.

4. استقرار استعمالات المحدثين لنعوت الرواة، وتحليل طرائقهم في توظيفها في سياق الرواية والنقد؛ بما يكشف عن دقة منهجهم في التعريف بالأشخاص، وصلته بمقاصد الجرح والتعديل.
5. دراسة الأثر التطبيقي لتعدد النعوت في التصحيح والتضعيف، ببيان كيفية تأثير اختلاف التعريف بالراوي في الحكم على الإسناد، من حيث الاتصال والانقطاع، أو التوثيق والتجريح.
6. تحليل نماذج تطبيقية من الرواة الذين تعددت نعوتهم، وبيان أثر ذلك في أقوال النقاد، ومن ذلك:
 - أبو أسامة حماد بن أسامة، وبيان كيفية توظيف نعوته في تمييز حديثه.
 - بقية بن الوليد، مع الوقوف على الأوهام الناشئة عن تعدد معرفاته، وكيف تعامل معها الحفاظ.
 - خالد بن طهمان، وبيان أثر اختلاف التعريف به في الحكم على مروياته.
 - سفيان الثوري، وإبراز دقة الأئمة في استعمال نعوته مع جلالته واشتهاره.
7. التنبية إلى مواطن الخطأ عند المتأخرين والمعاصرين في التعامل مع تعدد النعوت، وبيان أثر ذلك في بعض الأحكام الحديثية، مع تقديم ضوابط تعين الباحث على السلامة من ذلك.
8. إرساء إطار منهجي يمكن الاستفادة منه في الدراسات الحديثية، بحيث يُتخذ هذا البحث منطلقاً للتوسع في تتبع الظواهر المشابهة في مصطلح الحديث وعلله.

الدراسات السابقة في الموضوع:

لم أجد في حدود اطلاعي على دراسة في أثر تعدد النعوت في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ولكن هناك دراسات في تعدد المعارف واختلاف الأسماء، والجمع والتفريق لا تخفى على دارسي الحديث، منها: «إيضاح الإشكال» لعبد الغني الأزدي، وكتب الخطيب البغدادي لا سيما: «المُوضِح لأوهام الجمع والتفريق»، و«الكفاية في علم الرواية».

ولما كان من مقاصد التأليف جمع المتفرق، وتبيين الخطأ، وتكميل الناقص، وتفصيل المجل، وتهذيب المطول، ولما كان حفظ السنة واجباً كفاً؛ فقد عقدت العزم على اختيار هذا الموضوع الذي يحمل عنوان: «تعدد نعوت الرواة بأسمائهم وكناهم وألقابهم وأثره في التعليل الحديثي».

منهج البحث:

المنهج الذي اتبعته لإنجاز هذا البحث هو المنهج الاستقرائي، حيث:

- 1- تتبعت هذا المبحث في الكتب المؤلفة في علوم الحديث لا سيما كتب الحاكم النيسابوري، والخطيب البغدادي، وابن الصلاح، وابن دقيق العيد، والعلاني، وعلاء الدين مغلطاي، وبدر الدين الزركشي، وابن رجب الحنبلي، والبلقيني، والزين العراقي، وتلميذه ابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، وغيرهم.
- 2- قمتُ بالبحث في الكتب المؤلفة في بيان تعدد أسماء الرواة وكُنَاهم وألقابهم ككتب الخطيب البغدادي لا سيما: «الموضح لأوهام الجمع والتفريق»، «والكفاية في علم الرواية». كما بحثت في كتب الأئمة الذين أفردوا الكلام على التدليس والمدلسين ككتب ابن حجر والذهبي وكتاب الشيخ عبد العزيز بن صالح اللحيان «تدليس الشيوخ الضعفاء».
- وقد بينتُ تعدد أسباب أسماء الرواة وكُنَاهم وألقابهم، وهي على أوجه عديدة منها: أن يكون ذلك الراوي ضعيفاً، أو صغير السن، أو الفاعل له مقلداً من الشيوخ، إلى آخر مما ذكرته في هذا البحث.
- وتمكنتُ من خلال استقراء مبحث: «معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعت متعددة» في كتب علوم الحديث، أن أجد صور النعت للرواة، والأسباب التي تجعل المحدث ينعت الراوي بصور متعددة، فتارة يكتِّبه، وتارة يسمِّيه، وتارة ينسبه إلى أحد أجداد أبيه الأدنى أو جد أمه؛ إلى غير ذلك مما ذكرته في أثناء البحث.

خطة البحث:

وقد رتبت هذا البحث على مقدمة ، ومبحثان ، وخاتمة وفهارس.

أما المقدمة فتشتمل على:

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

-مشكلة البحث.

-أهداف البحث.

- الدراسات السابقة في الموضوع.

- منهج كتابة البحث.

أما المبحثان فيشتملان على ما يلي

المبحث الأول: تعدد النعوت تعريفه وأسبابه وفائدة ضبطه ، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف مصطلح النعوت لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: فائدة ضبط تعدد نعوت الرواة.

المطلب الثالث: صور نعوت المحدثين بالرواة.

المطلب الرابع: أسباب نعوت المحدثين بالرواة.

المبحث الثاني: أثر تعدد نعوت الرواة في التصحيح والتعليل ، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أثر نعوت أبي أسامة حماد بن أسامة.

المطلب الثاني: أثر نعوت بقرية بن الوليد وأوهام الحفاظ فيها.

المطلب الثالث: أثر نعوت خالد بن طهمان.

المطلب الرابع: أثر نعوت سفيان الثوري.

الخاتمة وفيها أهم النتائج.

الفهارس: ثبت المصادر المراجع-فهرس الموضوع

المبحث الأول

تعدد النعوت تعريفه وأسبابه وفائدة ضبطه

المطلب الأول: تعريف مصطلح النعوت لغةً واصطلاحاً:

النعوت لغة: نعت الرجل صاحبه نعنا من باب نفع وصفه ونعت نفسه بالخير وصفها وانتعت اتصف⁽¹⁾.

النعوت اصطلاحاً: من ذكر من الرواة بأنواع من التعريفات من الأسماء، أو الكنى، أو الألقاب، أو الأنساب: إما من جماعة من الرواة عنه يعرفه كل واحد بغير ما عرفه الآخر، أو من راو واحد عنه، فيعرفه مرة بهذا، ومرة بذاك، فيلتبس ذلك على من لا معرفة عنده، بل على كثير من أهل المعرفة والحفظ، وإنما يفعل ذلك كثيراً المدلسون⁽²⁾.

قال الخطيب: وقد يذكر اسم الراوي على وجوه مختلفة في روايات مفترقة ذكر في بعضها حقيقة اسمه ونسبه، واقتصرت في البعض على شهرة كنيته أو لقبه، وغيّر في موضع اسمه أو اسم أبيه، وموّه ذلك بنوع من أنواع التّمويه، ومعلوم أن بعض من انتهت إليه تلك الروايات، فوقع الخطأ في جمعها وتفريقها غير مأمون عليه⁽³⁾.

المطلب الثاني: فائدة ضبط تعدد نعوت الرواة:

قد يُشكل على من ليس له به خبرة فيظن أن تلك النعوت التي للواحد أنها لجماعة متفرقة، فإذا بيّنت ووصفت علم سرّها، واتّضح له ما أشكل عليه منها⁽⁴⁾.

وفائدة ضبطه الأمن من توهم الواحد اثنين فأكثر، واشتباه الضعيف بالثقة، وعكسه⁽⁵⁾. كما أن من فائدة ضبط تعدد النعوت واختلاف الأسماء معرفة من تظن جهالته، حيث إن الجهالة سببها أن الراوي قد تكثرت نعوتها من اسم أو كنية أو لقب أو حرفة، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض⁽⁶⁾.

(1) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي (2/ 612).

(2) شرح التبصرة والتذكرة، عبد الرحيم العراقي، (2/ 198).

(3) الموضح لأوهام الجمع والتفريق، (1/ 2).

(4) إيضاح الإشكال، عبد الغني الأزدي مخطوط بخط الحافظ عبد المؤمن الدميّطي، محفوظ: بالمكتبة السعيدية، حيدر آباد، (ق 2).

(5) فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، السخاوي، (4/ 184).

(6) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص: 230).

المطلب الثالث: صور نعت المحدثين بالرواة:

يمكن من خلال استقراء مبحث: «معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعت متعددة» في كتب علوم الحديث، وكذلك تحليل صنيع المحدثين للنعت أن نحدّد صور النعت بالرواة، والأسباب التي تجعل المحدث ينعت الراوي بصور متعددة:

يروى المحدث عن شيخه فيصفه بصفات مختلفة قصد التمويه والإغراب، كلها صادق فيها، فمن هذه النعت ما يلي:

- 1- تارة يسميه باسمه المعروف به، المشهور.
- 2- وتارة يكتّبه بكنيته المعروف بها أو غير معروف.
- 3- وتارة ينسبه إلى أحد أجداد أبيه الأدنى، أو جد أمه.
- 4- وتارة ينسبه إلى كنية أبيه، أو كنية جده.
- 5- وتارة ينسبه إلى موضع ينزله، أو إلى موضع التحديث.
- 6- وتارة يكتّبه بكنية من عنده.
- 7- وتارة يعبّد اسمه أو يحمّده.
- 8- وتارة يكبر الاسم المصغر، ويصغر الاسم المكبر. إلى غير ذلك من النعت، وسيأتي شواهد كل ذلك فيما يأتي.

المطلب الرابع: أسباب نعت المحدثين بالرواة:

يمكن ذكر تعدد أسباب نعت الرواة تفصيلاً على أوجه عديدة ذكر الخطيب⁽¹⁾ منها:

- أن يكون الراوي متأخر الوفاة قد شارك الراوي عنه جماعة دونه في السماع منه. وقد يقع من الطالب بقصد التغطية على شيخه لكونه متأخر الوفاة قد شاركه فيه جماعة فيدلّسه للإغراب.

وقد أكثر منه المتأخرون، وسماه ابن رشيد بتدليس التجميل، وهو أن يروي عن شيخ تتأخر وفاته، أو يشركه فيه غيره، أو يكثر هو عنه فيريد أن يوهم أنه غيره، فيصفه بصفات مختلفة قصد الإغراب، كلها صادق فتارة يكتّبه، وتارة يسميه وتارة ينسبه إلى أحد أجداده أو إلى موضع ينزله أو إلى موضع التحديث إلى غير ذلك فيوهم كثرة المشائخ.

قال ابن رشيد: وهذا وإن كان صدقاً في نفس الأمر، ففيه توعير لمعرفته، وقد يؤدي إلى تضييعه جملة أو إلى أن يكون متشعباً بما لم يملك عند قصد إيهامه كثرة المشائخ، فإن فعل ذلك لكونه غير

(1) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، (2/ 393).

ثقة فهذا قبيح مذموم، وليس من التجميل في شيء، لما فيه من عدم النصح وإظهار الباطل في صورة الحق⁽¹⁾.

وقال ابن حجر: وفيه تضييع للمروي عنه، وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته⁽²⁾.

مثاله:

1- كان المحدث المسند أبو صادق محمد بن الإمام المحدث الحافظ رشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي بن عبد الله القرشي يستعمل في تخريج أحاديث رواياته النوع المسمى من التديس بتديس التجميل، فسمع منه ابن رشيد البستي جميع «الأربعين حديثاً المروية بالأسانيد المصرية»، تخريج المحدث أبي صادق لنفسه، وذلك في مجالس آخرها السادس عشر من شهر صفر سنة خمس وثمانين وستمائة، بالمدرسة الفاضلية بزقاق القناديل من مصر المحروسة.

فقال الشيخ أبو صادق في الحديث الثالث من الأربعين: أخبرنا الشيخ الصالح المحدث أبو الحسن بن أبي الجود الأندلسي -رحمه الله- بقراءة والدي عليه وأنا أسمع

وقال ابن رشيد البستي: وقد وعر أبو صادق اسم شيخه فأقول: هو العفيف أبو الحسن مرتضى بن العفيف أبي الجود حاتم بن مسلم بن أبي العرب الحارثي الشافعي المقرئ المقدسي الشارعي المصري الأندلسي، لأنه نزل جامع الأندلس بالقرافة وأصله مقدسي، ونزل مصر، فيتلاعب بهذه الصفات والأسماء كيف شاء⁽³⁾.

2- قلت: وحدث الحافظ عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ت705هـ) «بجزء حديث علي بن حرب الطائي»، رواية العباداني، فقال: وكتب إلينا أبو الحسن بن أبي عبد الله بن أبي الحسن البغدادي⁽⁴⁾. يعني شيخه: أبا الحسن علي بن أبي عبد الله الحسين بن علي بن منصور ابن المقرئ البغدادي الأزجي المقرئ الحنبلي التجار مسند الديار المصرية بل مسند الوقت⁽⁵⁾.

(1) ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة، (ص: 322).

(2) النكت على علوم الحديث، (2/ 628).

(3) ملء العيبة، (ص322، 323).

(4) جزء من حديث علي بن حرب الطائي، رواية العباداني، مخطوط بجامعة الإمام محمد بن سعود ضمن مجموع برقم (7236)، بخط يوسف بن شاهين، سبط الحافظ ابن حجر، (ق 92 أ).

(5) سير أعلام النبلاء، الذهبي، (119/ 23).

3- وحدث علاء الدين مُغلطاي (ت762هـ) «بكتاب الاشتقاق»، عن محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، فقال: حدثني بجميع هذا الكتاب إجازة الشيخ أثير الدين النَّفْزِي (1). وقد يقع هذا وهي نعوت الرواة من راو واحد، أو من عدة رواة، وأكثر ما يقع من عدة رواة فيشتبه على الناظر معرفة كنه شيخ المحدث وشيخه لتشبهه من شيخ آخر بهذا الاسم.

كما وقع في حماد بن زيد وحماد بن سلمة، إذا قال الراوي: «حدثنا حماد»، فقد يشتهبه على الناظر أيهما أراد المحدث.

قال أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد القاضي الحافظ: «إذا قال عارم: حدثنا حماد، فهو حماد بن زيد، وكذلك سليمان بن حرب. وإذا قال السُّبُوكِي: حدثنا حماد، فهو حماد بن سلمة، وكذلك الحجاج بن منهال. وإذا قال عفان: حدثنا حماد، أمكن أن يكون أحدهما» (2).

وقال الرامهرمزي: وحضرت القاسم المطرز فحدثنا عن أبي همام أو غيره، عن الوليد، عن سفيان حديثاً، فقال له أبو طالب بن نصر: من سفيان هذا؟ فقال له المطرز: هذا الثوري فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة قال: من أين قلت؟ قال: لأن الوليد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة، وهو مليء بابن عيينة، وسفيان الثوري أكبر وأقدم (3).

- أو يكون أصغر من الراوي عنه سناً.

- أو تكون أحاديثه التي عنده عنه كثيرة فلا يحب تكرار الرواية عنه فيغير حاله لبعض هذه الأمور (4).

وذكر السخاوي منها:

- أن يكون ذاك الراوي ضعيفاً.

- أو صغير السن.

- أو الفاعل له مقلداً من الشيوخ.

(1) الاشتقاق، ابن دريد، (ص: 37).

(2) المحدث الفاصل (ص: 284)، مقدمة ابن الصلاح (ص: 467).

(3) المحدث الفاصل (ص: 285).

(4) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، ، (2/ 393).

-وقد يقع ذلك من الراوي ليُوهَم كثرة شيوخه، حيث يظن الواحد لغير الفطن جماعة، وأكثر مقصود المتأخرين فيه طلب العلوّ أو إيهام كثرة المشايخ، كما إذا روي عن شيخ باسمه المشهور، ثم نسبه مرة أخرى إلى جدٍ له أعلى ثم ذكره مرة أخرى بكنيته، ثم نسبه مرة أخرى إلى موضع لا تشتهر نسبته إليه.

مثاله:

1- الخطيب البغدادي الحافظ (ت463هـ)، يُكثر منه، ويلهج به في تصانيفه، وهو مكثّر من الشيوخ والمسموع فينوع في الشيخ الواحد، حيث قال مرة:
حدثني الحسن بن محمد الخلال⁽¹⁾، ومرة: أخبرنا الحسن بن أبي طالب⁽²⁾، ومرة: أخبرنا أبو محمد الخلال⁽³⁾، والجميع واحد.
وقال مرة: عن أبي القاسم الأزهري⁽⁴⁾، ومرة: عن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي⁽⁵⁾، ومرة: عن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيري⁽⁶⁾، والجميع واحد.
وقال مرة: أخبرنا علي بن أبي علي البصري⁽⁷⁾، ومرة: حدثني علي بن المُحسن⁽⁸⁾، ومرة: ذكر لي أبو القاسم التُّوخي⁽⁹⁾، ويصفه مرة بالقاضي⁽¹⁰⁾، ومرة: بالمعدل⁽¹¹⁾ إلى غيرها.

(1) تاريخ بغداد، الخطيب، (1/ 374، 571، 575).

(2) المصدر السابق، (1/ 330، 332، 344، 370).

(3) المصدر السابق، (5/ 522)، (6/ 19، 512)، (7/ 43، 644).

(4) تاريخ بغداد (1/ 292، 293، 295).

(5) المصدر السابق (1/ 295، 455)، (2/ 7، 76).

(6) المصدر السابق (1/ 400، 412)، (2/ 65، 619).

(7) المصدر السابق، (1/ 320)، (2/ 248، 357).

(8) المصدر السابق (1/ 386)، (2/ 94).

(9) المصدر السابق (8/ 153).

(10) المصدر السابق، (2/ 153، 389).

(11) المصدر السابق (2/ 308)، (3/ 188)، (5/ 105).

ومراد بهذا كله أبو القاسم علي بن أبي علي المحسن بن علي التتوخي البصري الأصل القاضي، وهو مكثّر في تصانيفه من ذلك جداً⁽¹⁾.

2- وكذلك الحافظ أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي (ت458هـ) في شيخه أبي بكر أحمد بن الحسن بن أحمد الحرشيّ الحيريّ القاضي.

فتارة يقول: أخبرنا أحمد بن أبي علي الحرشيّ⁽²⁾، وتارة: أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي⁽³⁾، وتارة: أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي⁽⁴⁾، وتارة: أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي⁽⁵⁾، وتارة: أخبرنا أبو بكر الحيريّ⁽⁶⁾، وتارة: أخبرنا أبو بكر القاضي⁽⁷⁾، وتارة: أخبرنا القاضي أبو بكر⁽⁸⁾.

والجميع واحد.

-ولكن لا يلزم من كون الناظر قد يتوهم الإكثار أن يكون مقصوداً لفاعله؛ بل الظن بالأئمة - خصوصاً من اشتهر إكثاره مع ورعه - خلافة، لما يتضمن من التشبع والتزين الذي يراعي تجنبه أرباب الصلاح والقلوب، كما نبّه عليه ياقوتة العلماء المعاضى بن عمران، وكان من أكابر العلماء والصلحاء⁽⁹⁾.

-أو قصدًا لتمرن الطالب بالنظر في الرواة، أو تمييزهم إن كان مكثراً⁽¹⁰⁾.

قد ذُكر أن كثيراً من الأئمة الحفاظ فعل ذلك امتحاناً لطلبته المهرة، فشُهد لهم بالحفظ لما يسرعوا بالجواب عن ذلك.

(1) علوم الحديث، ابن الصلاح، (ص: 324)، وفتح المغيث، السخاوي، (1/ 335).

(2) حياة الأنبياء في قبورهم، البيهقي، (ص: 82).

(3) السنن الكبير، البيهقي، (1/ 148، 289، 289).

(4) المصدر السابق، (1/ 186، 195، 405).

(5) السنن الكبير للبيهقي (1/ 344، 416، 446).

(6) المصدر السابق، (10/ 469)، (21/ 458، 456).

(7) المصدر السابق، (1/ 401)، (3/ 275)، (4/ 125).

(8) الجامع لشعب الإيمان، البيهقي، (4/ 461).

(9) الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، (ص: 290)، وفتح المغيث، (1/ 335).

(10) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، (4/ 184).

ولا يخفى ما في فائدة ذلك من يقظة الطالب، والالتفات إلى حسن النظر في الرواة وأحوالهم وأنسابهم وقبائلهم وبلدانهم وحرفهم وألقابهم وكناهم، وكذا الحال في آبائهم.

مثاله:

- 1- ذكر الذهبي في فوائد رحلته أنه لما اجتمع بابن دقيق العيد سأله التقي: من أبو محمد الهلالي؟ فقال: سفيان بن عيينة، فأعجبه استحضاره⁽¹⁾.
- 2- قال السخاوي: وألطف منه قوله له: من أبو العباس الذهبي؟ فقال: أبو طاهر المخلص⁽²⁾.
- وحكي عن الحافظ عبد الغني الأزدي أنه قال: لما قدمت على السلفي سألتني عن أشياء، وقال: من هو محمد بن عبد الرحمن الذهبي؟ فقلت: المخلص⁽³⁾.
- 3- وقال السخاوي: وكذا مر في «صحيح ابن حبان» وأنا بين يدي شيخنا قوله: ثنا أبو العباس الدمشقي⁽⁴⁾، فقال: من هذا؟ فبادرته -مع أنه لم يقصدني بذلك- وقلت: هو أبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصا، فأعجبه الجواب دون المبادرة لتفويتها غرضاً له⁽⁵⁾.
- فما أحسن مقال ابن دقيق العيد: إن في تدليس الشيخ الثقة مصلحة، وهي امتحان الأذهان، واستخراج ذلك وإلقاؤه إلى من يراد اختبار حفظه، ومعرفته بالرجال.
- ووراء ذلك مفسدة أخرى يراعيها أرباب الصلاح والقلوب، وهو ما في التدليس من التزير. وقد تنبه لذلك ياقوتة العلماء المعافى بن عمران الموصل، وكان من أكابر العلماء والصلحاء⁽⁶⁾.

(1) تعريف أهل التقديس، ابن حجر العسقلاني، (ص: 32).

(2) فتح المغيبي، (1/ 336).

(3) ذيل طبقات الحنابلة، (3/ 10).

(4) بحث في صحيح ابن حبان عن موضع واحد قال فيه ابن حبان: «أبو العباس الدمشقي»، أو «أبي العباس الدمشقي»، فلم أظفر به، وكل ما لأحمد بن عمير بن جوصا في صحيح ابن حبان (16) موضعاً على حسب فهرس المحققين - وقد راجعتها حديثاً حديثاً، وفيها أخطاء في الأرقام - وفيها كلها التصريح باسمه، وقد يقرن مع هذا كنيته بأبي الحسن، ووقع في بعضها خطأ مطبعي فقال: «أحمد بن عمر بن يوسف» وهو ابن عمير، فلعل قوله السخاوي: «ثنا أبو العباس الدمشقي» من الحافظ ابن حجر ليختبر طلبته بهذا، ولم أجد من كنى ابن جوصا بأبي العباس، إلا في موضع ثان في فتح المغيبي (3/ 355) في الإسناد العالي، وكل من نقل هذه الكلمة لم يقل إلا ابن جوصا، أو أحمد بن عمير الدمشقي، فالله تعالى أعلم.

(5) فتح المغيبي، السخاوي (1/ 239).

(6) الاقتراح في بيان الاصطلاح، (ص: 290)، والنكت على علوم الحديث، (2/ 627).

وذكر منها العلائى، وتابعه السخاوي:

-أو لكون الفاعل حدث بينه وبين الراوي عنه خصوصاً⁽¹⁾.

-ومن ذلك ما وقع للبخاري في شيخه الدهلي، فإنه تارة يقول: ثنا محمد⁽²⁾، ولا ينسبه، وتارة: محمد بن عبد الله⁽³⁾، فينسبه إلى جده، وتارة: محمد بن خالد⁽⁴⁾، فينسبه إلى والد جده، ولم يقل في موضع: محمد بن يحيى⁽⁵⁾.

وكل ذلك صحيح إلا أن شهرته: محمد بن يحيى الدهلي.

على أنه قد قيل في فعل البخاري في الدهلي: إنه لما كان بينهما ما عُرفَ في محله⁽⁶⁾، بحيث منع الدهلي أصحابه من الحضور عند البخاري، ولم يكن ذلك بمانع للبخاري من التخريج عنه، لوفور ديانته وأمانته، وكونه عذره في نفسه بالتأويل، غير أنه خشى من التصريح به أن يكون كأنه بتعديله له صدقه على نفسه فأخفى اسمه، والله أعلم بمراده⁽⁷⁾.

-أو مخافة المحدث التصريح باسم شيخه خشية من الظروف المحيطة بشيخه، والتي تجعله يخاف من التصريح باسمه⁽⁸⁾.

وقد ينعت المدلس اسم شيخه مخافة التصريح به خشية من الظروف المحيطة بشيخه والتي تجعله يخاف من التصريح باسمه.

مثاله:

1- حدث يعقوب بن شيبه: عن أحمد بن محمد بن حنبل فقال: ثنا أحمد بن هلال⁽⁹⁾. قلت: نسبه يعقوب إلى جد أبيه لأنه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال -رضي الله عنه-.

(1) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، (ص:104)، فتح المغيث، (1/336).

(2) الجامع الصحيح، البخاري،(ح4677)، 6/70.

(3) المصدر السابق (ح2693)، 3/183، (ح2809)، 4/20، (ح4273)، 5/145، (ح4729)، 6/93.

(4) المصدر السابق (ح1952)، 3/35، (ح5739)، 7/132، (ح7155)، 9/65، (ح7511)، 9/147.

(5) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، (615، 616)، فتح المغيث، (1/335).

(6) هدى الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، (ص:491).

(7) جامع التحصيل، العلائى، (ص:104)، فتح المغيث، السخاوي، (1/336).

(8) الموضح لأوهام الجمع والتفريق، (1/432)، والكفاية في علم الرواية، (2/401).

(9) الموضح لأوهام الجمع والتفريق، (1/432)، والكفاية في علم الرواية، (2/401).

فهذه هي الأسباب التي يلجأ إليها المحدث فيعدد نعوته بالرواة.
وبالنظر إلى هذه الأسباب يتبين أن المحدث الذي يلجأ إلى هذه النعوت قد يكون ثقة، أو غيره
من المحدثين المدلسين.
كما يظهر تعدد أغراضهم من هذا التعدد لنعوتهم بالرواة.

المبحث الثاني

أثر تعدد نعوت الرواة في التصحيح والتعليل

ذكرتُ في المبحث السابق أنه تعددت أسباب لجوء المحدث إلى ذكر شيخه بنعوت كثيرة واختلقت فمنها ما قد يكون لكون شيخه ضعيفاً أو متروكاً، فيغير في اسمه وكنيته حتى لا يعرف ضعفه إذا صرح باسمه، وهذا النوع مذموم جداً لما فيه من تغطية حال الضعيف والتلبس على من يتكَب الاحتجاج به، وهو خيانة ممن تعمده، خاصة إذا كانت هذه الكنية التي كناه بها، أو النعت والنسبة مما يلبس بثقة في الحديث، مقبول الرواية.

وسأذكرُ إن شاء الله تعالى في هذا المبحث جملة من تعدد نعوت المحدثين لمن رووا عنهم من الضعفاء، وموهمون بذلك في أسمائهم وأنسابهم وكنائهم ليتعذر الوقوف على حالهم.

المطلب الأول: أثر نعوت أبي أسامة حماد بن أسامة⁽¹⁾:

من النماذج التي تضرب في هذا المجال ما فعله أبو أسامة حماد بن أسامة من نعتة لمحمد بن السائب وتسميته بغير اسمه، وهو متهم بالكذب ورمي بالرفض، وأبو أسامة لم يكذب في ذلك إنما اشتق من اسمه فقال: «حماد بن السائب»، فخفي بذلك أمره على حمزة بن محمد ابن علي السهمي (ت427هـ) صاحب الإمام الدارقطني فوثقه، كما وهم الإمام النسائي (ت303هـ) فيه حين ظن أن أبا أسامة هي: كنية حماد بن السائب، وقد تعقبهما النقاد.

أخرج الحاكم عن أبي أسامة حماد بن أسامة قال: حدثنا حماد بن السائب، حدثنا إسحاق بن عبد الله بن الحارث قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ذكاة كل مسك دباغه»، فقلت له: إنا نسافر مع هذه الأعاجم ومعهم قدور يطبخون فيها الميتة ولحم الخنازير، فقال: «ما كان من فخار فاعلوا فيها الماء ثم اغسلوها، وما كان من النحاس فاغسلوه؛ فالماء ظهور لكل شيء»⁽²⁾.

(1) حماد بن أسامة بن زيد القرشي، أبو أسامة الكوفي، روى عن: هشام بن عروة وبرد بن عبد الله بن أبي بردة وخلق كثير. وعنه الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وقال ابن سعد كان ثقة مأموناً كثير الحديث يدلّس وبين تدليسه وكان صاحب سنة وجماعة وقال العجلي كان ثقة وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث وقال ابن قانع كوفي صالح الحديث. تهذيب التهذيب، (2/3).

(2) أخرجه الحاكم في المستدرک، (7371) وقال فيه: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" وقال فيه الذهبي في التلخيص: "صحيح".

وهذا الحديث أخطأ فيه بعض كبار الأئمة، كالحاكم وحمزة بن محمد الكناني، والنسائي، وذلك لتدليس أبي أسامة حماد بن أسامة في اسم محمد بن السائب الكلبي فكان يسميه حماد بن السائب لتجهيل حاله على الرواة.

قال عبد الغني بن سعيد الحافظ: قال لنا حمزة بن محمد لما أملى علينا هذا الحديث: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث عن حماد بن السائب غير أبي أسامة، وحماد هذا ثقة كوفي، وله حديث آخر عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله في التشهد، رواه عنه أبو جنادة حصن بن مخارق. وقال: "إلى هاهنا انتهى كلام حمزة، ثم قدم علينا أبو الحسن علي بن عمر - يعني: الدارقطني - بعد ذلك بسنين فسألته عن هذا الحديث، وعن هذا الرجل حماد بن السائب فقال لي: الذي روى عنه أبو أسامة هو محمد بن السائب الكلبي، إلا أن أبا أسامة كان يسميه حماداً"⁽¹⁾. وقال في موضع آخر: فتبين لي أن حمزة قد وهم من وجهين:

"أحدهما: أن جعل الرجلين واحداً"⁽²⁾.

والآخر: أن وثق من ليس بثقة؛ لأن الكلبي عند العلماء غير ثقة".

وقال أيضاً: "ثم إنني نظرت في كتاب الكنى لأبي عبد الرحمن النسوي فوجدته قد وهم فيه وهماً أقيح من وهم حمزة بن محمد؛ رأيته قد أخرج هذا الحديث عن أحمد بن علي، عن أبي معمر، عن أبي أسامة حماد بن السائب"⁽³⁾، وإنما هو عن حماد بن السائب فأسقط قوله: «عن»، وخفي عليه أن الصواب عن أبي أسامة حماد بن أسامة، وأن حماد بن السائب هو الكلبي"⁽⁴⁾.

(1) موضح أوهام الجمع والتفريق ، (357/2)، ونقله عن الخطيب ابن دقيق العيد في الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (1/ 308).

(2) لم يتبين لي كيف جعل حمزة بن محمد الكناني الرجلين رجلاً واحداً، إلا أن يكون في كلام عبد الغني قفراً؛ حيث إن من جعلهما وهماً منه وخطأ هو الإمام النسائي كما في كلام عبد الغني فيما يأتي بعد.

(3) وذكر هذه الرواية الدولابي في الكنى والأسماء (567).

(4) موضح أوهام الجمع والتفريق ، للخطيب البغدادي، (2/ 357-358) ونقله عن الخطيب ابن دقيق العيد في الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (1/ 308).

وقال أيضاً: "والدليل على صحة قول شيخنا أبي الحسن علي بن عمر أن عيسى بن يونس رواه عن الكلبي مصرحاً به غير مخفيه عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث قال: دخلت مع أبي علي ابن عباس فسأله عن الفراء فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «دباغ كل أديم ذكاته»⁽¹⁾." (2)

وقد عمي حماد بن السائب هذه في هذه الرواية عن أحد الباحثين في رسالته المقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى كلية الدعوة وأصول الدين وتمت مناقشتها في سنة 1424هـ، وهو الباحث سليمان بن سعيد بن مريزن عسيري فقال: «حماد بن السائب لم أجد ترجمته إلا أن يكون أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي، فقد وجدته ضمن تلامذته إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهذلي القطيعي، فإن كان هو فهو ثقة ثبت ربما دلس»⁽³⁾.

هكذا قال! ولم يخرج الرواية ولا بحث عنها.

قال الحافظ ابن حجر تعقيباً على كلام الحاكم السابق: «بل حماد بن السائب، هو ابن الكلبي، كذبوه وتركوه، وكان أبو أسامة يدلسه»⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: أثر نعت بقرية بن الوليد⁽⁵⁾ وأوهام الحفاظ فيها:

ومن هذه النماذج ما يفعله بقرية بن الوليد وهو مشهور بذلك، مما سبب تخبيطاً كثيراً لدى العلماء، وحيرة كبيرة لدى النقاد.

فمن ذلك أنه كان ينسب سعيد بن عبد الجبار الزبيدي الحمصي، المشهور المجمع على ضعفه بالزبيدي؛ ليوهم أنه محمد بن الوليد الزبيدي الثقة صاحب الزهري.

(1) أخرجه النسائي في سننه، (4254)، وأخرجه البيهقي في سننه، (69)، وقال فيه ابن حجر في التلخيص الحبير في تخریح أحاديث الراعي الكبير، (80/1): "وإسناده صحيح" وقال ابن دقيق، (أعله الأثرم بجون وحكي عن أحمد أنه قال لا أدري من هو الجون بن قتادة، وقال لا أعرف لجون بن قتادة غير هذا الحديث ولا أدري من هو، نصب الراية، (1،115).

(2) موضح الأوهام، (2/ 357-358).

(3) الكنى والأسماء، الدوالي، (ص770).

(4) إتحاف المهرة (10/7)

(5) بقرتين الوليد بن صائد بن كعب بن حريز الكلاعي، الميمتي أبو يحمى الحمصي. روى عن محمد بن زياد الألهاني وصفوان بن عمرو والأوزاعي وخلق كثير. وعنه ابن المبارك وشعبة، قال ابن المبارك: "كان صدوقاً ولكنه كان يكتب عن أقبال وأدبر"، وقال ابن عيينة: "لا تسمعوا من بقرية ما كان في سنة وسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره". تهذيب التهذيب، (1/473).

فمن ذلك ما رواه ابن ماجه⁽¹⁾ قال حدثنا أبو التقي هشام بن عبد الملك الحمصي قال حدثنا بقية، قال: حدثنا الزبيدي، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة قالت: "اكتحل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو صائم".

فقد عين بعض العلماء الزبيدي هنا محمد بن الوليد الزبيدي الثقة صاحب الزهري.

وقال ابن عبد الهادي: «وقد ظن بعض العلماء أن الزبيدي في هذا الحديث هو: محمد بن الوليد، الثقة الثبت، وذلك وهم، وإنما هو سعيد بن أبي سعيد - كما صرح به في رواية البيهقي وغيره-، وليس هو بمجهول - كما قاله ابن عدي والبيهقي - بل هو سعيد بن عبد الجبار الزبيدي الحمصي، وهو مشهور لكنه مجمع على ضعفه.

وأبو أحمد بن عدي فرق في كتابه بين سعيد بن أبي سعيد وبين ابن عبد الجبار، وهما واحد، وروى هذا الحديث في ترجمة سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، فرواه من رواية أبي التقي عن بقية كرواية ابن ماجه، ورواه من رواية عبد الجبار بن عاصم عن بقية فقال: «عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي»، ورواه من رواية كثير بن عبيد عن بقية فقال: عن سعيد الزبيدي.

ويظهر من هذا أن بقية سمى الزبيدي لبعض من رواه عنه دون بعض، أو سماه لجمعهم، ولكن أبو التقي الحمصي لم ينسب الزبيدي، ليوهم أنه محمد بن الوليد الثقة المشهور، أو لأنه لو سماه ليين ضعف الحديث، والله أعلم⁽²⁾.

فتبين من كلام ابن عبد الهادي أنه بسبب تلقيب بقية لسعيد بن عبد الجبار بالزبيدي وقع بعض العلماء في أخطاء منها:

الأول: تعيين الزبيدي هنا أنه محمد بن الوليد الثقة صاحب الزهري.

وقد قال ابن رجب: «بقية بن الوليد وهو من أكثر الناس تدليساً، وأكثر شيوخه الضعفاء مجهولون لا يعرفون، وكان ربما روى عن سعيد بن عبد الجبار الزبيدي، أو عن زرعة بن عمرو الزبيدي، وكلاهما ضعيف الحديث، فيقول: «ثنا الزبيدي»، فيظن أنه محمد بن الوليد الزبيدي، صاحب الزهري.

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه، (1678)، وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (1830). وقال فيه العيني في عمدة القاري (11/11): «وروى ابن ماجه بسند صحيح لأبأس به». وقال ابن حجر: «وفي إسناده بقية عن الزبيدي عن هشام بن عروة والزبيدي المذكور اسمه سعيد بن أبي سعيد ذكره ابن عدي وأورد هذا الحديث في ترجمته وكذا قال البيهقي وصرح به في روايته وزاد إنه مجهول». التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، (365/2).

(2) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (3/ 250).

وقد تقدم له عنه في كتاب الصيام في باب الكحل للصائم⁽¹⁾، حديث رواه عن الزبيدي وظنه بعضهم محمد بن الوليد فنسبه كذلك، وأخطأ، وإنما هو سعيد بن عبد الجبار⁽²⁾.

الثاني: أنه بسبب تدليس بقية له ترجم له بثلاث تراجم.

الترجمة الأولى: أنه سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، قال ابن عدي: «شيخ مجهول، أظنه بصرياً حمصياً، حدث عنه بقية وغيره، حديثه ليس بالمحفوظ»⁽³⁾.

الترجمة الثانية: سعيد بن عبد الجبار، الحمصي، الزبيدي، قدم البصرة وأقام بها، يكنى أبا عثمان⁽⁴⁾.

قال البيهقي: «وسعيد الزبيدي من مجاهيل شيوخ بقية، ينفرد بما لا يتابع عليه»⁽⁵⁾.

وقد تعقب ابن عبد الهادي كلام ابن عدي والبيهقي هنا.

الترجمة الثالثة: أنه محمد بن الوليد الزبيدي الثقة.

ومما يدل على الوقوع في الأخطاء الكبيرة بسبب تدليس بقية هذا ما قاله ابن الملقن، فقد خبط في الكلام على هذا الحديث تخبيطاً كبيراً.

قال ابن الملقن: «والزبيدي هذا هو سعيد بن أبي سعيد كما نص عليه ابن عدي فإنه ذكره في ترجمته، ثم البيهقي، وقالوا: إنه مجهول. لكننا أسلفنا في الحديث الرابع من باب بيان النجاسات أن ابن حبان والخطيب وبقاه، وصرح بأنه سعيد بن أبي سعيد أيضاً من المتأخرين النووي في «شرح المذهب» فقال: رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف من رواية بقية، عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، عن شيخ بقية، عن هشام به. ثم ذكر كلام البيهقي في سعيد ثم قال: وقد اتفق الحفاظ على أن رواية بقية عن المجهولين مردودة، واختلفوا في روايته عن المعروفين، فلا يحتج بحديثه هذا بلا خلاف.

(1) وهو حديثنا هذا.

(2) شرح علل الترمذي (2/ 824).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 538).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 500).

(5) السنن الكبرى (9/ 8).

قلت -أي ابن الملقن- : قد وثقه الخطيب وابن حبان فالجهالة زائلة عنه إذن.

وخالف الحافظ جمال الدين المزي فقال: الزيبي هذا هو محمد بن الوليد، وهو ثقة من رجال «الصحيحين». ولم يذكر للأول ترجمة في كتابه، والقلب إلى ما قاله ابن عدي ثم البيهقي، أنه إلى الأول أميل، والله تعالى أعلم⁽¹⁾.

وفي كلامه أوهام عدة وأخطاء:

منها: أنه تابع ابن عدي والبيهقي في الحكم على سعيد بن أبي سعيد أن مجهول، وكان قد حكى عن غيرهما هذا الحكم.

ومنها: أنه حكى عن الخطيب توثقه لسعيد هذا، وهذا غير صحيح.

قال الخطيب البغدادي: «سعيد بن أبي سعيد الزيبي الشامي، واسم أبيه عبد الجبار، حدث عن هشام بن عروة، وبشر بن منصور، وجريز بن عثمان، وصفوان بن عمرو، وأبي بكر بن أبي مريم، روى عنه بقية بن الوليد الحمصي، ويحيى بن المغيرة، وهشام بن عبد الله الرازيان، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، وكان غير ثقة»⁽²⁾.

فلعله سقط عند نقله لكلام الخطيب لفظة: «غير».

وقد ترجم الخطيب لسعيد بن عبد الجبار وأحال على ترجمته سابقاً قال: «وهو سعيد بن أبي سعيد الشامي، وقد ذكرناه في ترجمة سعيد بن أبي سعيد»⁽³⁾.

ومنها: ما حكاه عن ابن حبان من توثقه لسعيد هذا، والذي وقفت عليه في ثقات ابن حبان ويصلح أن يكون مقصود ابن الملقن هو ما قاله ابن حبان: «سعيد بن عبد الجبار من أهل البصرة يروي عن مالك بن أنس حدثنا عنه أبو خليفة وغيره من شيوخنا»⁽⁴⁾.

وسعيد هذا هو سعيد بن عبد الجبار بن يزيد القرشي الكرابيسي البصري أبو عثمان.

(1) البدر المنير (5/ 667).

(2) المتفق والمفترق (2/ 1050).

(3) المصدر السابق (2/ 1101).

(4) الثقات (8/ 267).

والدليل على أن ابن الملقن أخطأ أنه قال قبل في باب بيان النجاسات والماء النجس: «وخالف الحافظ أبو بكر الخطيب فوثقه»⁽¹⁾.

ولم يذكر شيئاً عن توثيق ابن حبان له، وهذا دليل أنه أخطأ في نقله والله أعلى وأعلم.

وعلى هذا فكل ما ترتب على توثيق الخطيب وابن حبان ساقط، على أنه كما قلنا من قبل ليس بمجهول كما قال ابن عدي والبيهقي.

وكما حدث في هذا الحديث مع هذا الراوي حدث معه في حديث آخر:

ومن هذه النماذج لبقية بن الوليد وتدليسه لسعيد بن عبد الجبار ما رواه الدارقطني من طريق بقية، حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن بشر بن منصور، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن سلمان، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فماتت فيه فهو حلال أكله وشربه ووضوؤه»⁽²⁾.

قال الدارقطني: لم يروه غير بقية، عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي وهو ضعيف.

قال البيهقي: قال أبو أحمد: الأحاديث التي يرويها سعيد الزبيدي عامتها ليست بمحفوظة⁽³⁾.

وتعقب ابن دقيق العيد كلام الدارقطني: وقد ذكر الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب «سعيد بن أبي سعيد» هذا، فقال: واسم أبيه عبد الجبار، وقال: وكان ثقة.

قلت: وقول الدارقطني: وهو ضعيف. لا يريده، ويريد بقية، والله عز وجل أعلم⁽⁴⁾.

وقال ابن التركماني: الظاهران البيهقي فهم من قول الدارقطني: «هو ضعيف»، أنه أرد الزبيدي؛ لأنه ذكر عقب كلام ابن عدي فيه ذكر في الخلافات كلام الدارقطني ثم قال: «وقد ذكرنا أن ما يرويه بقية عن الضعفاء والمجهولين فليس بمقبول منه» وقال صاحب الإمام: ذكر الحافظ أبو بكر الخطيب سعيد بن أبي سعيد هذا فقال: واسم أبيه عبد الجبار، وكان ثقة.

قال صاحب الإمام: وقول الدارقطني وهو ضعيف، لا يريده، ويريد بقية.

(1) البدر المنير (1/ 459).

(2) أخرجه الدارقطني في سننه، (84) ومن طريقه البيهقي في الخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه (1/ 497)، وأخرجه أيضاً الخطيب في المنقق والمفترق (645). وقال فيه البيهقي: "الأحاديث التي يرويها سعيد الزبيدي عامتها ليست بمحفوظة".

(3) السنن الكبرى للبيهقي (2/ 257).

(4) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (1/ 224).

وذكر ابن حبان في كتاب الثقات سعيداً هذا فقال: «سعيد بن عبد الجبار الزبيدي من أهل الشام يروى عن عمرو بن روية الثعلبي عن أبي أمامة، روى عنه أهل بلده». وهذا ينفي عنه الجهالة، وذكر صاحب الميزان سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، وسعيد بن عبد الجبار الزبيدي في ترجمتين، والله أعلم⁽¹⁾.

وقد تعقب الشيخ الألباني⁽²⁾ على علي القاري على تقوية هذا الحديث، ولكنه تابع الحافظ على التفرقة بين سعيد بن عبد الجبار الزبيدي، وبين سعيد بن أبي سعيد، ولم ينتبه إلى بقية قول الحافظ في التلخيص تعقباً على تفرقة ابن عدي بينهما فقال: «وفرق ابن عدي بين سعيد بن أبي سعيد الزبيدي فقال: هو مجهول، وسعيد بن عبد الجبار فقال: هو ضعيف، وهما واحد»⁽³⁾.
فظهر بهذا ما وقع في هذا الراوي من خلط والتخبيط بسبب تدليس بقية له.

المطلب الثالث: أثر نعت خالد بن طهمان⁽⁴⁾:

ومن نماذج التدليس في هذا ما فعله خالد بن طهمان وتدليسه نفع بن الحارث، أبو داود الأعمى فكبره وسماه نافع بن أبي نافع، ليوهم أنه نافع بن أبي نافع البزاز، أبو عبد الله، مولى أبي أحمد الثقة، ووقع في ذلك كبار العلماء.

أخرج أحمد من طريق خالد بن طهمان أبي العلاء الخفاف، حدثني نافع بن أبي نافع، عن معقل بن يسار، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من قال حين يصبح ثلاث مرات: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم قرأ الثلاث آيات من آخر سورة الحشر، وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي، إن مات في ذلك اليوم مات شهيداً، ومن قالها حين يمسي كان بتلك المنزلة»⁽⁵⁾.

(1) الجوهري النقي على سنن البيهقي، للمارديني، (1/ 253).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (10/ 410).

(3) التلخيص الحبير (2/ 365).

(4) خالد بن طهمان السلولي، أبو العلاء الخفاف الكوفي وهو خالد بن أبي خالد روى عن حبيب بن أبي حبيب البجلي ونافع بن أبي نافع البزاز وغيرهم وعنه الثوري وابن المبارك ووكيع، وقال ابن الجارود ضعيف وقال ابن أبي مريم عن ابن معين ضعيف خلط قبل موته بعشر سنين وكان قبل ذلك ثقة وكان في تخليطه كلما جاؤوا به يقره. تهذيب التهذيب (98/3).

(5) أخرجه أحمد في مسنده، (20306)، وأخرجه الترمذي في سننه، (2922)، والدارمي في سننه (3628)، قال فيه الترمذي: " هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه".

قال الذهبي: لم يحسنه الترمذي وهو حديث غريب جداً ونافع ثقة⁽¹⁾.

وتابع الألباني الذهبي فلم يعل الحديث إلا بخالد بن طهمان⁽²⁾.

وقد حكى المزي⁽³⁾ توثيق ابن معين له، فتعقبه ابن حجر قائلاً: «الذي وثقه ابن معين هو الذي روى عن أبي هريرة وروى عنه ابن أبي ذئب وحديثه في السنن...ومسلم وأحمد وصحيح ابن حبان ولفظهم: «لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل»⁽⁴⁾، وقد وصفه بالبزاز، ولم يذكر البخاري وأبو حاتم راوياً له إلا ابن أبي ذئب، وقال ابن المديني: مجهول. وذكره ابن حبان في الثقات فقال: نافع البزاز مولى أبي أحمد بن حجر يكنى أبا عبد الرحمن، يعد في أهل المدينة، يروي عن أبي هريرة في السبق، روى عنه ابن أبي ذئب.

وأما الذي يروي عن معقل بن يسار فقد أفرده ابن أبي حاتم عن الراوي عن أبي هريرة فقال: يروي عن معقل، روى عنه أبو العلاء، وسئل أبي عنه فقال: هذا أبو داود نفيح، وهو ضعيف.

قلت -أي الحافظ ابن حجر-: وسيأتي في ترجمته بعد قليل، وقد عرف اسم الراوي عنه من رواية الترمذي؛ فإنه أخرج حديثه في فضائل القرآن من طريق أبي أحمد الزبيري، عن أبي العلاء خالد بن طهمان، عن نافع بن أبي نافع، ولم ينسبه، عن معقل بن يسار رفعه: «من قال حين يصبح أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وثلاث آيات من سورة الحشر وكل الله تعالى ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي»⁽⁵⁾ الحديث، وقال: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه انتهى، ولم يصفه إلا بنافع بن أبي نافع، وكذلك أخرجه الدارمي في مسنده عن أبي هريرة من طريق أبي أحمد الزبيري، وأخرج الحلبي في مسنده عن أبي أحمد الزبيري ثلاثة أحاديث أحدها هذا الحديث، ووصفه في الجميع بنافع ابن أبي نافع حسب، وخالد بن طهمان الذي دلس أبا داود كنيته، فسماه بما لم يشتهر به وكناه...فيه. فقال: وهو معدود فيمن اختلط.

فظهر من هذا أن نافع بن أبي نافع اثنان.

(1) ميزان الاعتدال (2/ 414).

(2) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (2/ 58).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (29/ 294).

(4) أخرجه الترمذي في جامعه، (1700)، وقال حديث حسن.

(5) أخرجه البيهقي في سننه الكبير، (7132)، وأخرجه أبي يعلى في مسنده، (4267)، قال ابن عبد البر والذهبي: "أسانيد هذه الأحاديث ليست بالقوية وهذا الحديث منها"، عون المعبود شرح سنن أبي داود، (3/ 197).

وقال الذهبي : نافع بن أبي نافع عن معبد لا يعرف هو أبو داود نافع⁽¹⁾.

ومع تعقب الحافظ للمزي غفل عن هذا في نتائج الأفكار فقال: رجاله ثقات إلا الخفاف فضغفه ابن معين. وقال ابن حبان في الثقات: يخطيء ويهم⁽²⁾.

فظهر بهذا أن خالد بن طهمان دلس أبا داود نافع، وغير اسمه إلى نافع بن أبي نافع.

قال الذهبي: وقد دلّسه بعض الرواة فقال نافع بن أبي نافع⁽³⁾.

ومن أحاديثه أيضاً ما أخرج أحمد من طريق خالد بن طهمان، عن نافع بن أبي نافع، عن معقل بن يسار، قال: وضأت النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم، فقال: «هل لك في فاطمة تعودها؟» فقلت: نعم، فقام متوكئاً علي، فقال: «أما إنه سيحمل ثقلها غيرك، ويكون أجرها لك» قال: فكأنه لم يكن علي شيء حتى دخلنا على فاطمة، فقال لها: «كيف تجدينك؟» قالت: والله لقد اشتد حزني، واشتدت فاقتي، وطال سقمي. قال أبو عبد الرحمن -هو عبد الله بن أحمد- : وجدت في كتاب أبي بخط يده، في هذا الحديث، قال: «أوما ترضين أني زوجتك أقدم أمتي سلماً، وأكثرهم علماً، وأعظمهم حلاً»⁽⁴⁾.

قال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني، وفيه خالد بن طهمان وثقه أبو حاتم وغيره، وبقيّة رجاله ثقات⁽⁵⁾.

وتابعه على هذا سليم أسد الداراني في تحقيقه للمجمع فقال: وهذا إسناد حسن⁽⁶⁾.

وقال الألباني: وهذا إسناد ضعيف؛ رجاله ثقات؛ غير خالد بن طهمان⁽⁷⁾.

(1) تهذيب التهذيب (10 / 367).

(2) نتائج الأفكار لابن حجر (2 / 405-406).

(3) ميزان الاعتدال (7 / 47).

(4) أخرجه أحمد في مسنده، (20307)، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (20 / رقم 538)، قال الهيثمي فيه: "فيه خالد بن طهمان وثقه أبو حاتم وغيره وبقيّة رجاله ثقات مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (9 / 101).

(5) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيثمي (9 / 101).

(6) المصدر السابق (18 / 200).

(7) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (10 / 535).

ومنها ما أخرج أحمد من طريق خالد، عن نافع، عن معقل بن يسار، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يلبث الجور بعدي إلا قليلاً حتى يطلع، فكلما طلع من الجور شيء ذهب من العدل مثله، حتى يولد في الجور من لا يعرف غيره، ثم يأتي الله بالعدل، فكلما جاء من العدل شيء، ذهب من الجور مثله، حتى يولد في العدل من لا يعرف غيره»⁽¹⁾.

قال العراقي: هذا حديثٌ حسنٌ⁽²⁾.

وقال الجوزقاني: هذا حديث منكر، تفرد به خالد بن طهمان⁽³⁾.

لم ينتبهوا إلى أن نافع هذا هو أبو داود نفيح.

المطلب الرابع: أثر نعت سفيان الثوري⁽⁴⁾:

وممن كان يفعل هذا سفيان الثوري فكان يكنى الضعفاء، وهو مشهور عنه.

قال النَّسَائِيُّ: هو أجلُّ من أن يُقال فيه ثقة، وهو أحد الأئمة الذين أرجو أن يكون الله تعالى ممن جعله للمتقين إماماً⁽⁵⁾.

-قال الحاكم: وقد روى جماعة من الأئمة عن قوم من المجهولين فمنهم:

سفيان بن سعيد الثوري -رضي الله عنه- روى عن أبي همام السَّكُونِي، وأبي مسكين، وأبي خالد الطائي، وغيرهم من المجهولين، ممن لم نقف على أساميهم، غير أبي همام، فإنه الوليد بن قيس إن شاء الله⁽⁶⁾.

(1) أخرجه أحمد في مسنده، (20308) قال الهيثمي: رواه أحمد، وفيه خالد بن طهمان، وثقه أبو حاتم الرازي وابن حبان، وقال: يخطئ ويهم، وبقيّة رجاله ثقات، مجمع الزوائد (5/ 196).

(2) محجة القرب إلى محبة العرب (ص: 177).

(3) الأباطيل والمناكير والصاح والمشاهير، (1/ 409).

(4) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، روى عن أبيه وأبي إسحاق الشيباني وأبي إسحاق السبيعي، روى عنه خلق لا يحصون منهم جعفر بن برقان وخصيف بن عبد الرحمن وابن إسحاق وغيرهم من شيوخه وأبان بن تغلب وزائدة والأوزاعي، وقال الدوري رأيت يحيى بن معين لا يقدم على سفيان في زمانه أحداً في الفقه والحديث والزهد وكل شيء وقال الأجرى عن أبي داود ليس يختلف في سفيان وشعبة في شيء إلا يظفر سفيان. تهذيب التهذيب، (4/ 111).

(5) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، (5/ 395).

(6) معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، (ص: 344).

- وكان يروي عن محمد بن سالم الكوفي ويقول: أبو سهل.

قال أبو حاتم الرازي: كان الثوري ربما كُتِبَ عن اسمه، يقول رجل: عن الشعبي، وربما كُتِبَ، يقول: أبو سهل، عن الشعبي، لكيلا يُفطن له⁽¹⁾.

- ويروي عن عبدة بن معتب الضبي ويقول: أبو عبد الكريم.

قال يعقوب بن سفيان: عبدة بن معتب الضبي وحديثه لا يسوى شيئاً، وكان الثوري إذا حدث عنه كُتِبَ، قال: أبو عبد الكريم. ولا يكاد سفيان يكتفي رجلاً إلا وفيه ضعف يكره أن يظهر اسمه فينفر منه الناس⁽²⁾.

3- بقیة بن الوليد بن صائد، أبو یحمد، الکلاعي الحمصي (ت 197هـ).

قال الفسوي: بقیة ثقة، إذا حدث عن ثقة فحديثه يقوم مقام الحجّة، يُذكر بحفظ إلا أنه يشتهي الملح والطرائف من الحديث، ويروي عن شيوخ فيهم ضعف، وكان يشتهي الحديث، فيكتفي الضعيف المعروف بالاسم، ويُسمى المعروف بالكنية باسمه.

- وسمعتُ إسحاق بن إبراهيم بن رَاهُوَيْه قال: قال ابنُ المبارك: أعياني بقیة كان يُكني الأسامي ويُسمى الكنى قال: حدثني أبو سعيد الوحاظي. إنما هو: عبد القدوس⁽³⁾. انتهى. قلت: عبد القدوس هو ابن حبيب الشامي.

- ويقول بقیة: حدثنا إسماعيل الكندي، ويريد إسماعيل بن أبي زياد السكوني الشامي⁽⁴⁾.

- ويقول أيضاً: عن أبي العلاء الدمشقي، ويريد بُرد بن سنان الشامي⁽⁵⁾. ويقول أيضاً: عن داود البصري، ويريد داود بن الزبيرقان⁽⁶⁾.

(1) الجرح والتعديل، ، (7 / 272).

(2) المعرفة والتاريخ، ، (3 / 146، 147).

(3) المصدر السابق (2 / 424).

(4) موضح أوهام الجمع والتفريق، ، (1 / 408).

(5) موضح أوهام الجمع (2 / 8).

(6) المصدر السابق (2 / 91).

ثانياً: النعت لصغر سن الراوي:

وقد يكون النعت لكبر سن الشيخ عن حدث عنه، إما لكونه أصغر منه، أو أكبر لكن ببسير أو بكثير، لكن تأخرت وفاته حتى شاركه في الأخذ عنه من هو دونه.

مثاله:

ما رواه الحارثُ بن أبي أسامة: عن أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن أبي الدنيا، الحافظ الشهير، صاحب التصانيف⁽¹⁾، فلكون الحارث أكبر منه قال فيه مرة: عبد الله بن عبيد، ومرة: عبد الله بن سفيان الأموي، ومرة: أبو بكر بن سفيان الكوفي، ومرة: أبو بكر الأموي⁽²⁾. قال الخطيب: وذلك خلاف موجب العدالة، ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم، وترك الحمية في الإخبار بأخذ العلم عن أخذه⁽³⁾.

-قال السخاوي: ومنه قول شيخنا -يعني ابن حجر-:

أنا أبو العباس بن أبي الفضل⁽⁴⁾ بن أبي عبد الله الصَّحراويُّ بقراءتي عليه بالصَّالِحِية، وعنى بذلك: الولي أبا زرعة ابن شيخه الزين أبي الفضل العراقي، ولم يتنبه له إلا أفراد، مع تحديته بذلك حتى لجماعة من خواص الولي وملازميه، وما علموه⁽⁵⁾.

-وحدث أبو حفص بن شاهين، عن محمد بن الحسن النَّقَّاش. فقال: ثنا محمد بن سند. قلت: دلس نسبه أبو بكر بن مجاهد الإمام المقرئ لصغره عنده، فنسبه إلى جدِّ له⁽⁶⁾.

ومما رواه سفيان الثوري ودلسه أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع، عن سفيان، عن رجل من أهل الشام، عن مكحول به.

(1) تاريخ بغداد، البغدادي، (11 / 293)، سير أعلام النبلاء، الذهبي، (13 / 397).

(2) الكفاية في معرفة أصول الرواية، (2 / 400)، فتح المغيب، (1 / 333).

(3) الكفاية في معرفة أصول الرواية، الخطيب البغدادي (2 / 372).

(4) قوله: «أبي الفضل»، وقع في فتح المغيب (1 / 333): «أبي الفرج».

(4) المصدر السابق (2 / 91).

(5) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (1 / 342)، وفتح المغيب بشرح ألفية الحديث، كلاهما للسخاوي (1 / 333، 334).

(6) معرفة علوم الحديث، (ص: 74)، ولسان الميزان، ابن حجر، (7 / 186).

وقد عرف هذا الرجل لكن بكنيته دون اسمه فيما أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الوليد، عنه عن أبي سعيد الشامي، عن مكحول قال: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- إذا دخل مكة فرأى البيت رفع يديه وكبر وقال: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحيناً ربنا بالسلام، اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة، وزد من حجه أو اعتمره تكريماً وتشريفاً وتعظيماً وبرا»⁽¹⁾.

وقد اختلف العلماء في تعيين أبي سعيد الشامي هذا، وسبب اختلافهم تدليس سفيان الثوري له، على قولين: الأول: أنه عبد القدوس بن حبيب:

قال ابن ناصر الدين: «هذا الرجل هو أبو سعيد عبد القدوس بن حبيب الكلاعي الشامي المتروك»⁽²⁾.

الثاني: أنه محمد بن سعيد المصلوب الكذاب:

قال ابن حجر: «وأبو سعيد هو محمد بن سعيد المصلوب كذاب»⁽³⁾.

وقد يرجح قول ابن ناصر الدين لأمرين:

أما الأول: ما رواه عبد الرزاق بن همام في «جامعه»، فقال: أخبرنا الثوري، أخبرنا أبو سعيد - يعني: عبد القدوس - أنه رأى مكحولاً يحدث: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت كبر ورفع يديه ثم قال: «اللهم أنت السلام ومنك السلام فحيناً ربنا بالسلام» ثم يقول: «اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبرا، وزد من شرفه وكرمه ممن حجة واعتمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً».

الثاني: ما نقله الخطيب في تاريخه عن ابن عمار، قال: «كان سفيان يروي عن أبي سعيد الشامي، وإنما هو عبد القدوس، كناه ولم يسمه، وهو ذاهب الحديث»⁽⁴⁾.

(1) في السنن الكبرى، (524/9). وقال فيه: «منقطع».

(2) جامع الآثار في السير ومولد المختار (5/ 518).

(3) التلخيص الحبير (2/ 461).

(4) تاريخ بغداد (12/ 434).

والعجيب أن الحافظ ابن حجر ذكر هذا في ترجمة عبد القدوس بن حبيب في لسان الميزان⁽¹⁾ وغفل عن هذا هنا.

ومما رواه الثوري ودلس فيه ما رواه أبو عاصم، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثني عبد الله بن أبي بكر، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا أدلكم على شيء يكفر الخطايا، ويزيد في الحسنات؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «إسباغ الوضوء أو الظهور في المكاره، وكثرة الخطا إلى هذا المسجد، والصلاة بعد الصلاة، وما من أحد يخرج من بيته متطهراً حتى يأتي المسجد، فيصلي مع المسلمين، أو مع الإمام، ثم ينتظر الصلاة التي بعدها، إلا، قالت الملائكة: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه فإذا قمتم إلى الصلاة، فاعدلوا صفوفكم، وسدوا الفرج، فإذا كبر الإمام، فكبروا، فإني أراكم من ورائي، وإذا، قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد وخير صفوف الرجال المقدم، وشر صفوف الرجال المؤخر، وخير صفوف النساء المؤخر، وشر صفوف النساء المقدم يا معشر النساء، إذا سجد الرجال، فاحفظن أبصاركن من عورات الرجال»⁽²⁾.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: تحفظ هذا من حديث أبي عاصم، عن سفيان، عن عبد الله بن أبي بكر، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد الخدري، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ألا أدلكم على شيء يكفر الخطايا، ويزيد في الحسنات؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «إسباغ الوضوء عند المكاره».

فقال أبي: هذا باطل، يعني من حديث عبد الله بن أبي بكر، إنما هو حديث ابن عقيل، وأنكره أشد الإنكار، وقال: ليس بشيء، يعني حديث عبد الله بن أبي بكر، قال: هذا حديث ابن عقيل⁽³⁾. وقال أبو حاتم الرازي: هذا وهم، إنما هو الثوري، عن ابن عقيل، وليس لعبد الله بن أبي بكر معني، روى هذا الحديث عن ابن عقيل، زهير، وعبيد الله بن عمرو⁽⁴⁾.

(1) لسان الميزان ، ، (4/ 47).

(2) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (177، 357، 1548، 1562، 1577، 1693م، 1694)، و أبو يعلى (1102)، وابن حبان في صحيحه (402)، البزار في «مسنده» (532-كشف الأستار)، والحاكم في المستدرک (1/191-192).

(3) العلل ومعرفة الرجال (3633)، والضعفاء، العقيلي (2709).

(4) علل الحديث (54).

قال ابن خزيمة⁽¹⁾: هذا الخبر لم يروه عن سفيان غير أبي عاصم، فإن كان أبو عاصم قد حفظه، فهذا إسناد غريب، وهذا خبر طويل قد خرجته في أبواب ذوات عدد، والمشهور في هذا المتن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد، لا عن عبد الله بن أبي بكر.

وقال أيضاً⁽²⁾: لم يرو هذا غير أبي عاصم.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وهو غريب من حديث الثوري، فإنني سمعت أبا علي الحافظ يقول: تفرد به أبو عاصم النبيل.

فكل هؤلاء الأئمة عندهم عبد الله بن أبي بكر، غير عبد الله بن عقيل، مما جعل مؤلف كتاب أنيس الساري⁽³⁾، ومؤلف كتاب الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم⁽⁴⁾ نسبا عبد الله بن أبي بكر بأنه عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

قال ابن حجر العسقلاني: إن كان محمد بن عقيل يكنى أبا بكر فقد دلسه الثوري بلا شك، ثم وجدت أبا بكر البزار قد جزم بأن الثوري كنى محمد بن عقيل: أبا بكر، ودلسه⁽⁵⁾.

ويقصد الحافظ بقول البزار قوله: قال البزار: لا نعلم رواه عن الثوري إلا أبو عاصم، وأظن عبد الله بن أبي بكر هو عبد الله بن محمد بن عقيل⁽⁶⁾.

وعلى هذا فلم يجزم البزار كما قال الحافظ.

فبين كلام ابن حجر هذا أن إلصاق التهمة والخطأ من قبل هؤلاء الأئمة الكبار لأبي عاصم النبيل على ثقته وإتقانه كان سببه تكنية سفيان الثوري له لضعفه عنده، وهذه عادة لسفيان الثوري.

(1) صحيح ابن خزيمة (177).

(2) صحيح ابن خزيمة (357).

(3) أنيس الساري، نبيل بن منصور، (تخريج أحاديث فتح الباري) (10 / 816).

(4) الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، الرفاعي، (ص 82).

(5) إتحاف المهرة (5 / 226).

(6) كشف الأستار (532).

قال يعقوب بن سفيان: عُبَيْدَةُ بن مُعْتَبِ الضَّبِّيُّ وحديثه لا يسوى شيئاً، وكان الثوري إذا حدّث عنه كُنَّاه؛ قال: أبو عبد الكريم. ولا يكاد سفيان يكنِّي رجلاً إلا وفيه ضعف يكره أن يظهر اسمه فينفر منه الناس⁽¹⁾.

(1) المعرفة والتاريخ، (3/ 146، 147).

الخاتمة

اللهم ربنا لك الحمد ، فهذه خاتمة عملي في هذا البحث المتواضع ، أذكر فيها خلاصة النتائج التي توصلت إليها ، مرتبطةً بمطالب البحث ، ومبيِّناً ما تحقق من الأهداف:

أولاً: المبحث الأول: تعدد النعوت (تعريفه ، وأسبابه ، وفائدته)

- النتيجة: توصلَ البحث إلى أن تعدد نعوت الرواة فنُّ دقيق عويص الاستخراج ، شديد الحاجة إلى تحريره وضبطه ، لما يترتب عليه من أحكام نقدية مهمة.
- تحقق الهدف: وقد تحقَّق بذلك الهدف الأول من البحث ، وهو تأصيل مفهوم تعدد النعوت وضبط حدوده وبيان أهميته.
- النتيجة: ظهر أن من أبرز أسباب تعدد النعوت ما يقع من المدلسين ، مع أنه قد يقع من الثقات والأئمة أيضاً ، وأن له دوافع متعددة؛ كالتدليس ، أو الإغراب ، أو التمرين ، أو اختلاف الاعتبار في النسبة والاسم والكنية.
- تحقق الهدف: ويتحقق بذلك الهدف المتعلق ببيان أسباب تعدد النعوت وتتبع مناقشتها في كلام النقاد.
- النتيجة: تبين أن ضبط هذا الباب يحقق فائدة عظيمة ، أهمها: الأمن من توهم تعدد الراوي الواحد ، أو اشتباه الثقة بالضعيف ، والعكس.
- تحقق الهدف: ويتصل هذا بالهدف القائم على إبراز فائدة دراسة هذا الباب وأثره في سلامة الحكم على الأحاديث.
- النتيجة: كما ظهر أن المحدثين عُنوا بهذا الباب عنايةً بالغة ، إما لتمييز الرواة ، أو لبيان مراتبهم ، أو لحياطة السنة من الخلط والالتباس.
- تحقق الهدف: ويتحقق بذلك الهدف المتعلق بإبراز عناية النقاد بمرحلة التحمل والأداء ودقتها.

ثانياً: المبحث الثاني: أثر تعدد النعوت في التصحيح والتعليل.

- النتيجة: أثبت البحث أن تعدد النعوت له أثر مباشر في أحكام التصحيح والتعليل؛ إذ قد يؤدي إلى توثيق من هو ضعيف، أو تضعيف من هو ثقة، بسبب الاشتباه في الاسم أو الكنية أو النسبة.
- تحقق الهدف: ويتحقق بذلك الهدف الرئيس للبحث، وهو بيان أثر تعدد النعوت في نقد الأسانيد والحكم على الأحاديث.
- النتيجة: ظهر من خلال النماذج التطبيقية (كأبي أسامة، وبقية بن الوليد، وخالد بن طهمان، وسفيان الثوري) أن هذا الباب قد يخفى حتى على بعض النقاد الكبار، مما يبرز دقة هذا الفن وخطورته.
- تحقق الهدف: ويتحقق هدف إبراز التطبيقات العملية لأثر تعدد النعوت في كتب العلل.
- النتيجة: كما تبين أن من صور هذا الباب: الإبهام المقصود، أو التنوع في إطلاق الأسماء والكنى، وقد يكون الغرض التموهية أو التمرين أو غير ذلك من المقاصد.
- تحقق الهدف: ويتحقق به الهدف المتعلق ببيان صور تعدد النعوت وأنواعه.
- النتيجة: ومن أخطر آثاره: التلبيس على الرواة والخلط في الأحكام، مما قد يؤدي إلى رد الحديث الصحيح أو قبول الضعيف.
- تحقق الهدف: ويتحقق بذلك هدف الكشف عن الآثار المنهجية لتعدد النعوت في علم الحديث. وأخيراً: وبالنظر إلى مجموع هذه النتائج، يتبين أن البحث قد حقق أهدافه الأساسية، من تأصيل المفهوم، وبيان الأسباب، واستعراض الصور، وتحليل الأثر، مع التطبيق العملي؛ مما يدل على تحقق الأهداف بدرجة واضحة، مع بقاء المجال مفتوحاً لمزيد من التتبع والاستقراء في هذا الباب الدقيق من أبواب علوم الحديث.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

ثبت المصادر المراجع

1. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنة والسير، بإشراف: د زهير بن ناصر الناصر، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، ط الأولى، 1415هـ/1994م.
2. اختصار علوم الحديث، ابن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى: د.ت.
3. الاشتقاق، ابن دريد، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط الأولى، 1411هـ/1991م.
4. الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، تحقيق: قحطان عبد الرحمان، الناشر: دار العلوم، الأردن، ط الأولى، 1427هـ/2007م.
5. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط الأولى، 1422هـ/2001م.
6. إيضاح الإشكال، عبد الغني الأزدي، مخطوط بخط الحافظ عبد المؤمن الدمياطي، محفوظ: بالمكتبة السعيدية، حيدرآباد.
7. بيان الوهم والإيهام الواقمين في كتاب الأحكام، ابن القطان، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة، الرياض، ط الأولى، 1418هـ/1997م.
8. بيان خطأ البخاري في تاريخه، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن د.ت.
9. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، تحقيق: د. بشار عوام معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط الأولى 2003م.
10. التاريخ الكبير، البخاري، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، إشراف: محمد عبد المعين خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، ط الأولى د.ت.
11. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، 1422هـ/2002م.
12. تاريخ جرجان، حمزة السهمي، بإشراف محمد عبد المعين خان، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط الرابعة 1407هـ/1987م.
13. التاريخ، عن ابن معين، عباس الدوري، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط الأولى، 1399هـ، 1979م.
14. التعديل والتجريح، أبو الوليد الباجي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط الأولى، 1406هـ/1986م.

15. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم عبد الله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار، عمان، ط الأولى، 1403هـ/ 1983م.
16. التقييد والإيضاح، زين الدين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي، ط الأولى، 1389هـ/ 1969م.
17. تلخيص المتشابه في الرسم، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. سكينه الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ط الأولى، 1985م.
18. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط الأولى، 1326هـ.
19. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى، 1400هـ/ 1980م.
20. الثقات، ابن حبان البستي، إشراف: د. محمد عبد المعين خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط الأولى، 1393هـ/ 1973م.
21. الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية.
22. الجامع لشعب الإيمان، البيهقي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي، ط الأولى، 1423هـ/ 2003م.
23. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، ط الأولى، 1271هـ/ 1952م.
24. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط الأولى، 1398هـ/ 1978م.
25. حياة الأنبياء في قبورهم، البيهقي، تحقيق: د. أحمد عطية الغامدي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط الأولى، 1414هـ/ 1993م.
26. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، البيهقي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، ودار الريان للتراث، ط الأولى، 1408هـ/ 1988م.
27. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، الدارقطني، دراسة وتحقيق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط الأولى 1406هـ/ 1982م.
28. ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط الأولى، 1425هـ/ 2005م.
29. الرسالة، الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي، مصر، ط الأولى، 1358هـ/ 1940م.

30. السنن الكبير، البيهقي، تحقيق: مركز دار هجر، الناشر: دار هجر، القاهرة، ط الأولى، 1432هـ / 2011م.
31. سؤالات أبي عبيد الأجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، الأجري، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط الأولى، 1403هـ / 1983م.
32. سؤالات السجزي الحاكم، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الأولى، 1408هـ / 1988م.
33. سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثالثة، 1405هـ / 1985م.
34. شرح التبصرة والتذكرة، عبد الرحيم العراقي، تحقيق: د. عبد اللطيف الهميم، ش: ماهر فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
35. شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، 1412هـ / 2001م.
36. الخطيب البغدادي تأليف الأستاذ يوسف العث، ضمن جمهرة مقالات أحمد شاكر، الناشر دار الرياض، ط الأولى، 1426هـ / 2005م.
37. الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى: 1406هـ.
38. الضعفاء، لأبي زرعة، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط الأولى: 1402هـ / 1982م.
39. الضعفاء، للعقيلي، تحقيق: أبو يحيى الحداد، وقسم التحقيق بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، القاهرة، بيروت، ط الأولى 2013م.
40. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، الناشر: دار الحياة، بيروت.
41. العلل ومعرفة الرجال، ابن حنبل، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني الرياض، ط الثانية، 1422هـ.
42. العلل، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، ط الأولى 1427هـ / 2006م.
43. علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق وشرح: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، سوريا، ط الأولى 1406هـ / 1986م.

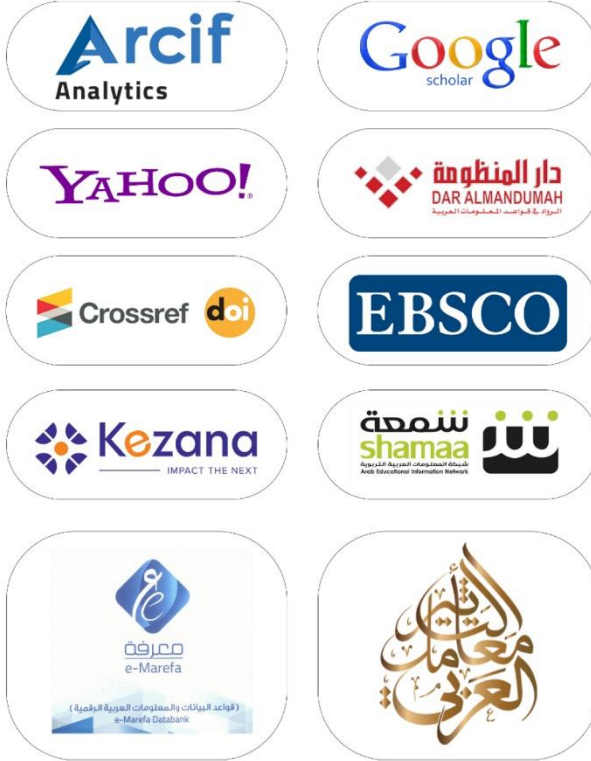
44. فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، دراسة وتحقيق: د. عبد الكريم الخضير، د. محمد بن عبد الله آل فهد، الناشر: مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط الرابعة، 1436هـ.
45. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، تحقيق: د. مازن السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض
46. ط الأولى، 1434هـ/2013م.
47. كتاب المجروحين، ابن حبان البستي، تحقيق: حمدي السلفي، الناشر: دار الصميعي، الرياض، ط الأولى 1420هـ/2000م.
48. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق وتعليق: إبراهيم بحبح الدمياطي، الناشر: دار الهدى، ميت غمر، ط الأولى، 1423هـ/2003م.
49. الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط الأولى، 1404هـ/1984م.
50. محاسن الاصطلاح، البلقيني، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، الناشر: دار المعارف، القاهرة
51. مختارات من المخطوطات العربية النادرة، رمضان ششن، الناشر: استانبول، سنة 1997م.
52. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، بإشراف: د. يوسف المرعشلي، الناشر: دار المعرفة، مصورة عن الطبعة الهندية.
53. معرفة الثقات، العجلي، بترتيب الإمامين: الهيثمي، والسبكي، دراسة وتحقيق: عبد العليم البستوي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط الأولى، 1405هـ/1985م.
54. معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، شرح وتحقيق: أحمد بن فارس السلوم، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، ط الأولى: 1424هـ/2003م
55. المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، 1401هـ/1981م.
56. مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط الأولى، 1399هـ/1979م.
57. ملء العيبة بما جمع بطول الفيبة، ابن رشيد البستي، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط الأولى، 1408هـ/1988م.
58. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، الهيثم بن يزيد البادي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق.
59. مناهج البحث وتحقيق التراث، د. أكرم ضياء العمري، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، ط الأولى، 1416هـ/1995م.

60. **الموضح لأوهام الجمع والتفريق**، الخطيب البغدادي، تصحيح ومراجعة: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثانية 1405هـ / 1985م.
61. **الموضوعات**، ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط الأولى 1386هـ، 1966م.
62. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط الأولى، 1382هـ / 1963م.
63. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، ط الثالثة، 1421هـ / 2000م.
64. **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ابن حجر العسقلاني تحقيق ودراسة: د. ربيع بن هادي، الناشر: دار الراية، الرياض، ط الثالثة، 1415هـ / 1994م.
65. **هدى الساري مقدمة فتح الباري**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة دولية شهرية علمية محكمة
التقييم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
التقييم الدولي الورقي: ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني: journal@andalusuniv.net

المجلة مفهسة في المواقع الآتية :



2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.59	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي